المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسوريا غير بيدرسون

إحاطة إلى مجلس الأمن

21 أغسطس 2025

–

السيد الرئيس

1. في الوقت الذي نجتمع فيه اليوم، يحيي السوريون في دمشق وأماكن أخرى داخل سوريا وخارجها الذكرى الأليمة لهجوم الغوطة بالأسلحة الكيميائية في عام 2013 – وهو تذكير مؤلم بالمعاناة التي عانى منها المدنيون السوريون، والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي التي يجب ألا تتكرر أبداً. وبينما نتأمل في ذلك، أحث هذا المجلس على مضاعفة جهوده من أجل المساءلة وحماية المدنيين وتجديد الالتزام بمساعدة سوريا على الخروج من ماضيها المظلم نحو مستقبل أكثر إشراقاً.

السيد الرئيس

2. أما بشأن المستجدات خلال هذا الشهر في سوريا، أود في البداية أن أرحب بالرسالة الواضحة والموحدة التي وجهها مجلس الأمن في بيانكم الرئاسي الصادر في 10 آب/أغسطس عقب التصعيد المروع الذي شهدته السويداء الشهر الماضي. ورغم أن العنف هناك قد خمد إلى حد كبير عقب وقف إطلاق النار، فإن خطر تجدد الصراع لا يزال قائماً – شأنه شأن القوى السياسية الطاردة التي تهدد سيادة سوريا ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها.

السيد الرئيس

3. في السويداء، تعرض وقف إطلاق النار المتفق عليه في 19 تموز/يوليو لضغوط، لكنه حال دون الانزلاق مجدداً إلى صراع مفتوح. أرحب بجهود الولايات المتحدة والأردن والسلطات السورية في تشكيل فريق عمل ثلاثي لدعم وقف إطلاق النار. ومع ذلك، ما زلنا نشهد أعمال عدائية ومناوشات خطيرة على أطراف السويداء، ويمكن أن يتجدد العنف في أي لحظة. وفي غياب تدابير أكثر واقعية

وملزمة، بما في ذلك تدابير لبناء الثقة، فإن وقف إطلاق النار يواجه خطر البقاء هشاً – أي أنه سيكون هدنة مؤقتة وليس أساساً لاستقرار دائم.

4. تراجعت الغارات الجوية الإسرائيلية بعد وقف إطلاق النار الأخير، ولكن العمليات البرية للجيش الإسرائيلي في جنوب غرب سوريا قد استمرت. هذه الأعمال غير مقبولة. يجب أن نصر على الاحترام الكامل لسيادة سوريا واستقلالها وسلامة أراضيها، وهو ما يؤكده الالتزام باتفاقية فصل القوات لعام 1974. أرحب بالاجتماع الوزاري بين سوريا وإسرائيل في باريس هذا الأسبوع. هناك مجال واضح لمعالجة القضايا دبلوماسياً ودون مزيد من المواجهة.

السيد الرئيس

5. ومع الأسف، فإن الأعباء الإنسانية الناجمة عن أعمال العنف الأخيرة قد تفاقمت. أكثر من 185,000 شخص نزحوا من منازلهم في السويداء ودرعا وريف دمشق وما حولها. ويعيش الكثيرون في ظروف محفوفة بالمخاطر، حيث تفاقمت محنتهم بسبب الأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية التحتية.

6. ما زال الوصول الإنساني والتجاري إلى محافظة السويداء شديد التعقيد وغالباً ما يتعرض للعوائق، مع إغلاق الطرق بشكل دوري وانعدام الأمن عند نقاط الاتصال وسيطلعكم منسق الإغاثة في حالات الطوارئ فليتشر على المزيد حول هذا الأمر بالتفصيل والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتوسيع الدعم الطارئ

---

7. وأعرب عن قلقي السيد الرئيس من أن شهر الهدوء العسكري النسبي يخفي وراءه مناخاً سياسياً متدهوراً، حيث تتصاعد الخطابات التصعيدية والعدائية بين العديد من الأطراف. وقد تفاقم هذا

الوضع جزئيًا بسبب ظهور مزيد من اللقطات المؤلمة التي تظهر الانتهاكات الصارخة التي وقعت داخل السويداء خلال التصعيد. و في نفس الوقت تم تشكيل لجنة للإشراف على الحكم داخل السويداء، وبعض النداءات الفردية للحصول على الدعم من أطراف خارجية، قد أدى إلى تفاقم الاتهامات بوجود نوايا انفصالية.

8. نحن نراقب عن كثب الوضع في السويداء ونبقى على اتصال مع الأطراف والمجتمعات المعنية ونشجع على اتخاذ خطوات نحو تخفيف حدة التوتر والوصول إلى المنطقة.

السيد الرئيس

9. ونحيط علما برد السلطات الانتقالية على أحداث السويداء، بما في ذلك بيان الإدانة الذي صدر بعد ظهور مقطع فيديو يظهر إعدام رجل أعزل يرتدي زيًا طبيًا في مستشفى السويداء الوطني. كما أعلنت وزارة العدل الانتقالية عن تشكيل لجنة لتقصي الحقائق، مكلفة بالتحقيق في الانتهاكات التي ارتكبت في السويداء. من الضروري أن يتم الإعلان عن نتائج اللجنة بشكل كامل، وأن يتم محاسبة جميع الجناة، بغض النظر عن انتماءاتهم. تؤكد هذه الأحداث الحاجة الملحة إلى أن تثبت قوات الأمن التابعة للسلطات الانتقالية أنها تعمل فقط من أجل حماية جميع السوريين ولا تشكل تهديداً. علاوة على ذلك، يجب على قادة جميع الأطراف تحمل مسؤولية مواجهة الروايات المثيرة للانقسام وتعزيز رؤية مشتركة تعكس حقوق وأمن جميع المجتمعات في سوريا.

10. يوثق التقرير الأخير للجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة الانتهاكات المستمرة في الساحل وغرب وسط سوريا طوال الأشهر الأولى من عام 2025. وقد أقرت السلطات الانتقالية علناً بهذا التقرير. وشددت استنتاجاته على الحاجة الملحة لاتخاذ تدابير العدالة الانتقالية. لا يمكن تأخير التقدم: يجب نشر التقرير المنفصل الذي قدمته اللجنة السورية للتحقيق وتقصي الحقائق إلى الرئيس الشرع الشهر الماضي. إن تحقيق العدالة للضحايا ومساءلة جميع الجناة – بغض النظر عن انتمائهم – التزامات ملزمة بموجب القوانين والمعايير الدولية، وبموجب الإعلان الدستوري.

السيد الرئيس

11. إذا أردنا تجنب العنف والانتهاكات في المستقبل، فمن الواضح أن هناك حاجة إلى برنامج جاد لإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، كما دعا إلى ذلك تقرير لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة.

12. أود أن أنضم إلى مجلس الأمن في التأكيد على أهمية مكافحة جميع أشكال الإرهاب في سوريا، معبّراً عن القلق العميق إزاء التهديد الحاد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب المتواجدون في سوريا، والذين يقدر عددهم بأكثر من 5000 مقاتل، حسب التقرير الأخير لفريق رصد العقوبات التابع للجنة مجلس الأمن المعنية بداعش والقاعدة. وقد تعهدت السلطات السورية واتخذت إجراءات لمكافحة داعش والقاعدة، ومن الضروري أن تتخذ تدابير حاسمة للتصدي للتهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب.

السيد الرئيس

13. كما أكد المجلس، من الضروري إجراء عملية سياسية شاملة يقودها السوريون ويمتلكونها، تستند إلى المبادئ الأساسية الواردة في القرار 2254، وهي عملية تحمي حقوق الجميع، وتحمي الجميع، وتلبي التطلعات المشروعة للجميع، وتمكن الشعب السوري من تقرير مستقبله بسلام وبشكل مستقل وديمقراطي.

14. وفي هذا الصدد، أحيطكم علما بنشر المرسوم أمس الذي يحدد إطارا لإجراء انتخابات غير مباشرة لثلثي أعضاء مجلس الشعب المؤقت. ويواصل مكتبي التعاون مع اللجنة العليا للانتخابات في عملها، وننتظر الآن تأكيد الجدول الزمني للانتخابات وتوزيع المقاعد على المحافظات. وأكرر توصيتي السابقة: إن نجاح هذه العملية يتطلب اتخاذ تدابير تضمن الشفافية والانفتاح، وتشمل جميع المجموعات السورية الرئيسية – وليس فقط الأفراد الموثوق بهم – كناخبين ومرشحين، مع مشاركة متساوية وواضحة للمرأة. ونحن ندرك أن هذا يمثل تحديا كبيرا في المناطق التي لا تزال فيها خلافات

مع السلطات المركزية. ولكن أي شيء أقل من ذلك من شأنه أن يرسخ الشكوك، ويؤجج القوى التي تمزق سوريا، ويعيق المصالحة.

15. علاوة على ذلك، يحتاج السوريون إلى الشعور بأن هذا الانتقال ليس سلسلة من الترتيبات المخصصة والمؤسسات المعزولة، بل مسار واضح وشامل، قائم على الشمولية والشفافية، لتنفيذ مبادئ القرار 2254، وينتهي بوضع دستور جديد يتم صياغته من خلال إجماع شعبي ويؤدي إلى انتخابات حرة ونزيهة. آمل أن تتمكن السلطات الانتقالية من الاستجابة لخطورة التحدي برؤية واضحة للمسار إلى الأمام، واتخاذ خطوات جريئة وتصحيح المسار عند الضرورة.

16. وفي هذا الإطار، أحث على إجراء حوار شامل ومؤسسي مع جميع المجتمعات المحلية والقادة، بمن فيهم أولئك الذين ينتقدون السلطات الانتقالية، بروح من التوافق الحقيقي. وبالمثل، أذكّر قيادات الدوائر الانتخابية والمجتمعات المحلية السورية الأخرى بمسؤوليتها عن إظهار رغبتها في أن تكون جزءاً من سوريا موحدة، واستعدادها للمشاركة – بالأفعال وليس بالأقوال فقط – في انتقال سلمي يعيد السيادة والوحدة والاستقلال وسلامة الأراضي السورية.

السيد الرئيس

17. اسمحوا لي هنا أن أقول كلمة عن الشمال الشرقي، حيث تتواصل الجهود لتنفيذ اتفاق 10 آذار/مارس. استمرت المحاولات لعقد اجتماع بين الطرفين خارج سوريا، لكنها لم تكلل بالنجاح حتى الآن. كما شهدنا ارتفاعاً مقلقاً في أعمال العنف بين قوات الأمن التابعة للسلطات الانتقالية وقوات سوريا الديمقراطية خلال شهر أغسطس في محافظة حلب. ونرحب بالتقارير التي تفيد بحدوث مزيد من الاتصالات بين مسؤولي السلطة الانتقالية وممثلي قوات سوريا الديمقراطية. آمل أن تتحول هذه الاتصالات إلى تسوية حقيقية، ونحن نواصل حث الطرفين على أهمية ذلك وضرورة إحراز تقدم جوهري عاجل نحو الهدف المتفق عليه المتمثل في تنفيذ اتفاق 10 آذار/مارس قبل نهاية العام.

18. يواصل مكتبي إجراء مشاورات منتظمة من خلال غرفة دعم المجتمع المدني مع مجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني السورية النشطة في تعزيز الحوار المجتمعي والتماسك الاجتماعي وتقديم الخدمات في جميع أنحاء سوريا. وأشجع السلطات الانتقالية على تهيئة بيئة مواتية

لمبادرات المجتمع المدني والحوار، اللذين يعتبران ضروريين لتعزيز الإدماج والشفافية والشرعية في العملية الانتقالية

19. كما يتلقى مكتبي شكاوى من نساء سوريات يواصلن التأكيد على ضرورة مشاركة المرأة في الحياة السياسية بشكل فعال. لكننا نسمع من هؤلاء النساء أيضاً عن المخاوف المرتبطة بمشاركتهن وانخراطهن في الحياة السياسية، بما في ذلك المخاوف الناجمة عن التهديدات التي تتعرض لها سلامتهن الشخصية والضغوط الاجتماعية التي تمارس عليهن للامتناع عن المشاركة السياسية.

السيد الرئيس

20. بينما نتطلع إلى عودة اللاجئين والمشردين داخلياً إلى ديارهم طوعاً وبأمان وكرامة، أود أن أشدد على الحاجة إلى دعم مستمر ومنسق لإعادة إعمار سوريا وإصلاح بنيتها التحتية. لا تزال الأضرار التي لحقت بالأصول المادية والنظم الاجتماعية وسبل العيش عميقة. تحتاج سوريا إلى دعم دولي ملموس على نطاق واسع.

21. وتمثل القرارات الأخيرة برفع بعض العقوبات خطوة مهمة في هذا الصدد. ولكن يجب أن تكون هذه التدابير مستدامة وموسعة، مصحوبة بتمويل كبير لتعزيز تأثيرها، من أجل التعافي وإعادة الإعمار.

22. ولا يزال أفضل وسيلة لتأمين هذا الدعم هو من خلال انتقال سياسي حقيقي يمهد الطريق لاستقرار طويل الأمد والحكم المستدام. وبالفعل، بدون إصلاحات ذات مصداقية ومؤسسات أقوى والتزام راسخ بسيادة القانون، فإن الدعم الدولي معرض للضياع أو التوجيه الخاطئ.

السيد الرئيس

23. في الختام: رغم الحوادث الأمنية المقلقة، شهدت الأوضاع مزيداً من الهدوء النسبي خلال هذا الشهر، وأشيد بجهود جميع الأطراف المعنية في وقف الأعمال العدائية العسكرية. لكن البلاد لا

تزال في حالة هشاشة شديدة، ولا يزال الانتقال على حافة الهاوية. فيما يتعلق بمجموعة القضايا المتعلقة بالانتقال السياسي – بما في ذلك مجلس الشعب، والقضايا الدستورية، وإصلاح قطاع الأمن وإعادة التسليح والتسريح، والعدالة الانتقالية، والاندماج السلمي لجميع أجزاء سوريا واستعادة سيادة سوريا ووحدتها – تعمل الأمم المتحدة على دعم عملية موثوقة وشاملة وشفافة، بالتعاون مع السلطات السورية وجميع السوريين. إن الطريق إلى سوريا ذات سيادة وسلمية وشاملة سيتطلب الشجاعة للتوصل إلى حلول وسط، والانضباط لاتباع سيادة القانون، والحكمة لتذكر، كما قال الرئيس الانتقالي الشرع نفسه هذا الأسبوع، أن الوحدة لا تُبنى بالقوة وسفك الدماء، بل بالتفاهم والحوار.

شكرا السيد الرئيس